

آليات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المغربية

الدكتورة: خشمون مليكة، أستاذة محاضرة أ

قسم الحقوق، جامعة جيجل، الجزائر

ملخص إن الحديث عن ضرورة المشاركة السياسية للمرأة العربية اليوم، أصبح من الأمور البديهية التي لا يختلف حولها اثنان وذلك أن بناء المجتمعات يحتاج إلى سواعد مواطنيها جميعا رجالا ونساء، وأن المرأة العربية عموما ليست بمنأى عن مختلف المستجدات والتغيرات التي تحصل من حولها في المجتمع وفي العالم، سيما إذا تعلق الأمر بقضية تشغلها وتحدد دورها في الدولة تتمثل في مشاركتها في الحياة السياسية ناعبة أو منتخبة. غير أن النقاش والبحث الذي يجب أن يبقى مستمرا هو حول كيفية تفعيل هذا العمل السياسي للمرأة العربية، وكيفية النهوض به حتى يتحول من شعار يتباهى به إلى فعل ملموس يغير من واقع المرأة في هذه الأوطان، ويسهم في تحقيق التنمية وبناء المجتمع.

وعليه فإن هذه المداخلة هي محاولة للبحث في الآليات والمؤسسات المختلفة التي من شأنها أن تسهم في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في البلدان العربية عموما والمغربية خصوصا، فمن الأهمية بمكان البحث في مختلف الآليات التي تذلل تلك الصعوبات التي تعترض مسيرة العمل السياسي للمرأة المغربية، سواء تعلقت هذه الآليات بالأسرة أو المدرسة أو المجتمع المدني أو وسائل الإعلام أو الأحزاب السياسية... الخ.

Résumé : Parler de la nécessité de la participation de la femme arabe aujourd'hui est devenue une chose inexcusable et indiscutable, et ce car la construction des sociétés requièrent l'effort de tout un chacun de leurs membres, qu'ils soient hommes ou femmes, et que la femme arabe en général n'est pas à l'abri de tout changement et mutations que connaît le monde entier autour d'elle au sein de la société et au monde, notamment s'il s'agit d'une question qu'elle la préoccupe et détermine son rôle à jouer au sein des rouages de l'état, qu'elle soit élue ou élue.

Cependant, le débat et la recherche qui doivent continuer quant à la manière de faire activer ladite activité politique de la femme arabe, et la façon de la promouvoir afin de pouvoir la transformer d'un slogan à une action concrète pouvant changer la réalité de la femme au sein desdites sociétés, et contribue grandement à la réalisation du développement et l'édification de la société.

Ainsi, la présente intervention est une tentative de rechercher les différents mécanismes à même de contribuer à consolider la participation politique de la femme dans les pays arabes en général et en pays maghrébin en particulier. Il est donc d'une importance cruciale que de rechercher les différents mécanismes pouvant diminuer voir aplanir toute activité politique de la femme maghrébine, qu'ils s'agissent de la famille ou de l'école ou de la société civile ou les masses medias ou les partis politiques... etc.

مقدمة:

لئن كانت الحقوق السياسية في مفهومها العام تعني مجموع الحقوق التي تتيح للفرد في الدولة الحق في الترشح وتقلد المناصب العليا وهو ما يدخله البعض في مسمى الديمقراطية الشكالية¹

إلا أن العمل السياسي للمرأة بصفة عامة ظل زمنا طويلا غابرا ومغمورا لأسباب عديدة ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية، حيث تصافرت هذه العوامل وتفاعلت وتداخلت فيما بينها مشكلة بذلك جملة من الاتجاهات والتصورات سواء على مستوى الفكر أو الممارسة بالنسبة للمشاركة السياسية للمرأة العربية بشكل عام.²

مما جعل المشاركة النسائية في الحياة السياسية اليوم مطلبا أساسيا من مطالب الحركات النسائية ليس في العالم العربي فقط بل في مختلف دول العالم خاصة مع تواجد بعض النساء في مراكز صنع القرار، حتى وإن كانت مسيرتها ومشاركتها في الحياة السياسية مازال يعترضها القليل من الغموض والكثير من العقبات والمعوقات.³

وعليه بحيث لم يعد الحديث عن تفعيل المشاركة السياسية للمرأة العربية من باب الترف الفكري أو المحاكاة للنمط الغربي، وإنما أضحي ضرورة ملحة وواقع موجود يجب أن يلتفت إليه وتتعامل معه مختلف المؤسسات في الدولة من مدارس وحكومة وإعلام ومؤسسات المجتمع المدني وأحزاب سياسية وجمعيات.

لأن هذه المشاركة كما يذهب إليه الخبراء⁴ هي التي ستكفل لباقي نساء الوطن الحصول على حقوقهن مادام هناك من يطالب بها ويبحث عنها خاصة في الوقت الراهن.

إشكالية البحث:

تدور إشكالية هذا الموضوع حول البحث في مختلف الآليات والمؤسسات التي من شأنها أن تعزز المشاركة الإيجابية للمرأة المغربية في الحياة السياسية في أوطانها باعتبارها إحدى العناصر المؤثرة في حركية المجتمع وتقدم الدولة بشكل عام.

وعليه فالتساؤل الذي يطرح هو:

— ما هي آليات ومؤسسات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المغربية في هذه الدول؟

أهمية البحث وأهدافه:

- 1- إن هذا البحث يتعلق بدراسة شريحة هامة في المجتمع عادة ما تكون هشة رغم أنها تؤثر فيه وتتأثر بما فيه، وهي المرأة.
- 2- إن المشكلة التي يعالجها البحث لا تكمن في حتمية المشاركة السياسية للمرأة المغربية فهذا كفلته النصوص، وإنما في الوقوف على أهم الآليات التي تقفل هذه المشاركة في الواقع.
- 3- الكشف عن واقع المشاركة السياسية للمرأة المغربية خاصة في الآونة الأخيرة.
- 4- وضع تصور لآليات إضافية أخرى تفعل المشاركة السياسية للمرأة المغربية
- 5- الإسهام في إثراء البحث العلمي والمكتبة المغربية في هذا المجال ببعض الأفكار والتصورات المتعلقة بالموضوع.

مصطلحات البحث:

المشاركة السياسية، الآليات، تمثيل المرأة، الأداء، الفعالية، مؤسسات الدولة، المجتمع المدني، الديمقراطية، الناخبة، الآليات.

مفهوم السياسة:

تشترك كلمة السياسة عند العرب من ساس يسوس بمعنى تدبير شؤون الناس كما تستخدم على معاني القيادة والرئاسة والمعاملة والحكم والتأثير. والتربية والترويض.⁵

كما تتضمن معنى القوة أو أية صورة منصور الكفاح وقد يقتصر استخدام المصطلح على الإشارة إلى العمليات التي تظهر داخل الإطار النظامي للدولة.⁶

أما مفهوم المشاركة السياسية فقد نجده فيما انتهت إليه الباحثة بادي سامية بقولها: هي "تلك الأنشطة السياسية التي بمقتضاها يشارك الفرد أو الجماعات في اختيار الحكام وصياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، عفوي أو منظم، ابتداء من التصويت، فضلا عن الانتماء الحزبي أو العمل من خلال أي تنظيم سياسي، كما ينعكس على اهتماماته التي تتمثل في مراقبة القرار السياسي وتناوله بالنقد والتقييم والمناقشة مع الآخرين، وينعكس أيضا على معرفته بما يدور حوله من أمور تتعلق بالسياسة"⁷.

هذا وإن كنا نأخذ على التعريف السابق أن المشاركة السياسية فيه لم تشمل تواجد الفرد في مراكز صنع القرار وتولي المناصب العليا في الدولة، والتواجد خاصة في هرم السلطات الثلاث في الدولة وفي الهيئات الفاعلة في المجتمع⁸ وهو الأمر الذي تركز عليه الدراسات الحديثة.

كما عرّفت المشاركة السياسية كذلك بأنها: " مجموعة الممارسات التي يقوم بها المواطنون للتأثير في العملية السياسية للنظام السياسي، وتهدف إما إلى صنع أو تنفيذ أو مراقبة تنفيذ القرار السياسي."⁹

أهمية المشاركة السياسية للمرأة المغربية

يعد العمل السياسي للمرأة بصفة عامة ركيزة من ركائز ممارسة حق المواطنة في الدولة في أي مجتمع سياسي يؤمن بضرورة مشاركة أفرادها جميعا رجالا ونساء في صناعة الحياة السياسية داخل الدولة التي ينتسب إليها ليس بحمل جنسيتها فقط ولكن بحمل همومها وآلامها وآمالها.

وعليه فإسهام المرأة المغربية في العمل السياسي داخل هذه الدول يعد في حقيقته تنويجا للواجب الذي تقوم به هذه الأخيرة اتجاه الوطن.

ولعل أهمية النشاط السياسي في أية دولة _ ومنها المغربية _ تزداد أهميته أكثر عندما تتعلق ممارسته من طرف فئة هشة في المجتمع، ظلت محرومة من ممارسة هذا الحق في حقب تاريخية شتى.¹⁰

هذا وقد تزايد الاهتمام اليوم بالمشاركة النسائية في الحياة السياسية بشكل ملاحظ، خاصة بعد انتشار ثقافة المواطنة وتوسع دائرة الحقوق والحريات وتنامي الوعي السياسي داخل المجتمعات.¹¹

وما نلاحظه اليوم في وطننا العربي يشكل عام أن المشاركة السياسية للنساء فيه تتفاوت من حيث التجسيد والممارسة من دولة إلى أخرى بين غياب وتغيب وحدائث تجربة وتراجع وتردد وشك وارتباك.

ولعل الصورة تتضح أكثر إذا تعلق الأمر بتواجد المرأة العربية في مواقع صنع القرار السياسي والتأثير فيه، ولا شك أن للمرأة جزء كبير من المسؤولية في إبعادها عن دوائر

القرار، فرغ أنها مربية لأجيال اليوم والغد إلا أننا نراها الآن غير قادرة على المشاركة السياسية¹².

مع العلم أن كل الدساتير العربية ومنها المغربية تعترف بمساواة المرأة للرجل في الحقوق المدنية والسياسية مما يجعلنا نؤكد على أن المسألة ليست مسألة نصوص بقدر ماهي مسألة نفوس وضمائر وقناعات.

ولعنا نؤكد هذه القناعة بما وصلت إليه إحدى الدراسات العربية في الشرق الأوسط، وهي دراسة حول

"التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين،" والتي ذهبت إلى الجزم بأن السبب الرئيسي وراء ضعف وإحجام النساء العربيات عن المشاركة السياسية الفاعلة يعود أساسا للموروث الثقافي بالدرجة الأولى، فالمرأة الفلسطينية مثلا والتي تعد جزءا من نساء الوطن العربي اللواتي يعزفن عن المشاركة السياسية لا تعاني ظلما لاحتلال فقط، وإنما تعاني أيضا من ظلم النظام الاجتماعي السائد الذي ينظر للمرأة كمواطنة من الدرجة الثانية تتحصر مهمتها في الدور الإنجابي والأعمال المنزلية¹³.

ففي الدول العربية عموما بدلا من أن تسخر الجهود وتتضافر من أجل الرقي بقضايا المرأة وشؤونها كثيرا ما نجد موضوع المرأة يتم استغلاله من جهات أو أخرى لهدّ وتفقيت التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي على المستوى العربي والإسلامي¹⁴.

مع العلم أن ضعف المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية ليست ظاهرة تقتصر على هذه الدول فقط، بل ظاهرة عالمية، سببه الرئيسي عزوف المرأة نفسها عن المشاركة السياسية¹⁵.

مراحل المشاركة السياسية:

تمرّ المشاركة السياسية في أي مجتمع بعدة مراحل نوجزها فيما يلي:

المرحلة الأولى: وتبدأ باهتمام الفرد بالشأن العام في الدولة وبالحياتة السياسية فيها، ولعل هذا يتوافق مع ما أرشد إليه الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله: " من لم يهمله أمر المسلمين فليس منهم " ¹⁶

فواجب الفرد رجلا أو امرأة أن يحمل هم الأمة ولا ينعزل عن قضايا المجتمع الذي يعيش فيه.

المرحلة الثانية: فاهتمام الفرد بالشأن العام في دولته وما يجري فيها، يقتضي منه التفكير في المساهمة بنائها مما يجعله يفكر في الانخراط في الهياكل السياسية التي توصله إلى ذلك ومنها الانخراط في الأحزاب السياسية. وهذه تشهد شغورا من طرف المرأة المغربية

المرحلة الثالثة: فالانخراط السياسي ضمن الأحزاب السياسي يترتب عليه عنه القيام بأنشطة سياسية مختلفة في إطار ما يسمح به القانون تبرمجه تلك الأحزاب، وليس الاكتفاء بمجرد الانتماء إلى حزب معين واعتبار ذلك معيارا لممارسة العمل السياسي والنجاح فيه.

المرحلة الرابعة: وهذه المرحلة تعد نتوجا لما سبق أين تساهم المرأة فيها في المشاركة الفعلية في الحياة السياسية في الدولة إما ناخبة تدلي بصوتها بكل حرية لاختيار من يمثلها في مختلف المجالس ليعبر عن اهتماماتها، دون توكيل أو وصاية من أحد، أو منتخبة وذلك بترشحها وخوضها معترك الحياة السياسية بنفسها في الدولة وتوليها مختلف المناصب.

وفي كلا الحالتين فهي تمارس في حقوقها كمواطنة في الدولة منحها إياها الدستور، مقابل أدائها لواجبات نحوها.

صور المشاركة السياسية للمرأة:

تتخذ المشاركة السياسية للمرأة صورتان هما:

الصورة الأولى: المشاركة السياسية المباشرة: قد تساهم المرأة في الحياة السياسية في الدولة بصفة مباشرة ويكون ذلك بتواجدها في مناصب صنع القرار في أجهزة الدولة المختلفة، التشريعية أو التنفيذية أو القضائية، وأدائها لوظيفة فيها، خدمة للمواطنين وتحقيقا للمصلحة العامة في المجتمع.

الصورة الثانية: المشاركة السياسية غير المباشرة: ويكون ذلك من خلال تواجد المرأة في مختلف الأحزاب السياسية وعن انخراطها فيها، ومن تم تعمل على القيام بعملية التصويت والإسهام في الحملات الانتخابية، واختيار من يمثلها في مختلف المجالس.

غير أننا نلاحظ في وطننا العربي بشكل عام والمغربي بشكل خاص أنه رغم المشاركة الفعالة للمرأة في الحركة الوطنية والنضال السياسي إبان الفترة الاستعمارية إلى جانب أخيها

الرجل بعد أن أدركت أن حرية المرأة جزء لا يتجزأ عن حرية الأوطان والبلدان، إلا أن تواجدها في الساحة السياسية بعد استقلال هذه الدول ظل ضعيفا ومحتشما، خاصة فيما مضى من السنوات.

إذ ورغم تولي المرأة في بعض الدول المغربية لبعض المناصب العليا في تلك الدول، كالجزائر وتونس والمغرب، إلا أنها تبقى حالات فردية لا يمكن اعتبارها ظاهرة نشأت عن حركة نسائية واعية فرضت نفسها وتواجدها، والدليل على ذلك ما حصل من تراجع وتقهر لتواجد المرأة في المناصب العليا وفي المجالس المنتخبة في بعض الدول التي شهدت ما يعرف بثورات الربيع العربي، كما حصل في تونس ومصر مثلا.

أسباب ضعف المشاركة السياسية للمرأة المغربية.

يتفق جل الباحثين على أن المشاركة السياسية للمرأة العربية بشكل عام ضعيفة ومنتدنية¹⁷

ولعلنا نجمل أسباب ضعف المشاركة السياسية للمرأة المغربية في الكثير من العوامل منها ارتفاع نسبة الأمية داخل الوسط النسوي، الثقافة السائدة داخل المجتمع العربي خاصة ما تعلق بتقسيم الأدوار بين الرجال والنساء داخل المجتمع، والذي نشأ عنه كثرة المسؤوليات الملقاة على عاتق المرأة، ضعف تكوين المرأة في المجال السياسي.

ومن ناحية أخرى، عدم اقتناع النساء الكثيرات بقدرتهن على العمل السياسي، وانعدام الثقة بينهن حيث لا تساند المرأة الناحية المرأة المرشحة فصارت المرأة معيقة للمرأة نفسها¹⁸

وهذه العوامل ترتبط ارتباطا شديدا بأسباب وعوامل أهمها:

الثقافة السائدة في المجتمعات المغربية:

فالأعراف السائدة في المجتمعات العربية حول المشاركة السياسية، ساهمت في تقزيم المرأة سياسيا، حيث حصرت دورها في القيام بوظائف معدودة لا تتعدى جدران البيت واعتبار ما يدور في المجتمع وفي الحياة السياسية من الأمور التي لا تعنيها، الشيء الذي جعلها تعيش في معزل عن هموم مجتمعها وأمتها.

وقد أحسن الشيخ محمد الغزالي - رحمه الله - وصف هذا الحال قائلاً:

" المرأة عندنا ليس لها دور ثقافي ولا سياسي، لا دخل لها في التربية ولا نظم المجمع، لا مكان لها في صحون المساجد، ولا ميادين الجهاد، ذكر اسمها عيب، ورؤية وجهها حرام، وصوتها عورة، ووظيفتها الأولى والأخيرة إعداد الطعام والفرش " ¹⁹

كما لا نغفل مدى تأثير ضعف المشاركة السياسية للمرأة بالنظر الحزبية والعشائرية الضيقة، ففي الجزائر مثلا يعود ضعف المشاركة السياسية للمرأة فيها في بعض الأحيان لهيمنة الطائفية والعشائرية في بعض المناطق النائية والمحدودة حيث يقدم المترشح ممثلا للعرش وليس كمواطن ²⁰

ومن هنا فإن أوضاع المرأة تحتاج إلى مراجعات كبيرة، سيما داخل مؤسسات الحركات الإسلامية التي يفترض أن تكون رائدة في المجتمع في هذا الشأن، لتقدم النموذج الراقى وتظهر الوجه المشرق للمكانة التي أعطاها الإسلام للمرأة ليس على مستوى النصوص فالكل يحفظ ذلك، وإنما على مستوى التجسيد والممارسة العملية في الواقع، متخذين في ذلك سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم منهاجا ونبراسا.

الغزو الثقافي والاستلاب الغربي في الدول المغربية

وهذا العامل قد يعتبر أشد خطورة من سابقه ذلك أن المخططات والسياسات والبرامج والاتفاقيات والمؤتمرات، بدافع حماية حقوق المرأة والدفاع عنها تخفي الكثير من المكائد والمخاطر وتصبو إلى زعزعتة وتشكيك المرأة المسلمة في هويتها وانتمائها الحضاري.

وعليه من الواجب أن تكون المرأة المغربية واعية بحجم المخاطر المحيطة بها، وألا تنساق وراء الشعارات البراقة، ناسية ومرجعيتها الإسلامية، أو مستلبة في خصوصيتها وأنوثتها بدعوى المساواة، وأن تدرك أن تواجدها في مختلف المجالس والهيئات ليس الترفيه والتسلية، وإنما للتغيير والتعمير.

وحتى تستطيع على المرأة المغربية والعربية مجابهة مختلف التحديات المحاطة بها سيما في المجال السياسي وجب أن تتحصن بمبادئ دينها وتعتز بثقافتها وهويتها الوطنية، وأن تشارك بفعالية وإيجابية في مختلف الندوات والمؤتمرات التي تتعلق بقضاياها لتبصر نفسها وبنات جنسها بمساوى ما يحاك ضدها من تعريب وتهميش.

آليات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المغربية.

إن الضعف الذي تشهده المشاركة السياسية للمرأة المغربية، والتقهر والتراجع الذي لاحظناه في بعض الدول العربية بعد ما يسمى بثورات الربيع العربي، في مختلف الهيئات والجالس في تلك الدول، يجعلنا نطرح الكثير من التساؤلات حول الدافع إلى الرج بالمرأة العربية عموماً إلى مقدمة تلك المظاهرات والاحتجاجات، وإظهارها على أساس أنها رائدة الثورة والتغيير، ثم تضيق تواجدها في تلك المجالس و إبعادها عن مناصب صنع القرار، الأمر الذي يجعلنا نفكر ونبحث عن مختلف الآليات التي من شأنها أن تعزز مشاركة المرأة المغربية في الحياة السياسية في الدولة، وتسهم إلى جانب أخيها الرجل في عملية البناء السياسي الحقيقي زمن الاستقرار كما فعلت زمن الثورة، فتخرج من عالم القول والشعار إلى عالم الفعل والممارسة في الواقع.

ولعلنا نجمل أهم آليات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المغربية فيما يأتي:

أولاً: آليات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المغربية على مستوى الأسرة.

من المعروف أن بناء الإنسان في المجتمع يقوم على ثلاث الأسرة والمسجد والمدرسة وعليه فالأسرة العربية المغربية من شأنها أن تساهم في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المغربية متى قامت بالدور الإيجابي والفعال في هذا المجال، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تغيير الأفكار الراسخة من قبل الوالدين والمتمثل في حصر دور الفتاة في أمور محددة سلفاً حتى قبل ميلادها، مهما كانت متعلمة ومتمحصلة على أعلى الشهادات، أو تمتلك مختلف القدرات فوظيفتها لا تتعدى الزواج والإنجاب والإرضاع والتربية لا غير. ولا ندري كيف يمكن لهذه المرأة أن تربي الأجيال على حب الوطن والإخلاص له والعمل من أجل النهوض به والتضحية لأجله ن وهي لم تذوق طعم ذلك ولم تتعم به؟.

وهذا الفهم والتصور الذي تعيشه المرأة المغربية داخل أسرتها مع والديه وإخوتها هو ذاته الذي تجده عند زوجها وأسرته مما يجعلها مهياً مسبقاً لتقبل ذلك وعدم التفكير في غيره

وعليه فحتى تتجاوز المرأة المغربية هذا العائق، لابد أن تعيد الأسرة المغربية بأفرادها المؤثرين النظر في أدوار المرأة داخل المجتمع والدولة، ونشر ثقافة الحوار والإقناع وتدعيم أوامر التعاون بين أفرادها جميعاً، وترك الزعم بأن خدمة البيت ومسؤوليته مهمة تقع على عاتق الزوجة فقط، ولنا في تاريخنا الإسلامي من النماذج والأمثلة على إسهام المرأة في

الحياة السياسية والعسكرية للدولة، وأنه يجب الاستفادة من خبرتها في ذلك ولنا في عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما م ضرب المثل.

ومن تم فعندما تحظى المرأة المغربية بدعم الوالدين والإخوة والزوج والمجتمع، حينها فقط تستطيع أن تبرز كفاءاتها في مجال النشاط السياسي، وتستغل قدراتها وتسهم في بناء الحياة السياسية في الدولة.

والبداية تكون أولاً بتصحيح المفاهيم المنتشرة في المجتمع العربي عموماً حول تقسيم الأدوار والوظائف بين المرأة والرجل تقسيماً عادلاً قائم على عنصر الكفاءة والتعاون بدل التمييز والانتقاص.

وفي المقابل يجب على المرأة المغربية أن تفهم جيداً المعنى الصحيح من العمل السياسي ولا تستهين بقدراتها وبدورها في المجتمع متحلية بالثقة بالنفس وبمحاولة فهم ما تريد وتحرر من ربط تحركها ودورها في المجتمع بالوصاية؟.

ولن يتسنى لها ذلك إلا من خلال:

1- إيمان المرأة المغربية ذاتها بأهمية تطوير ذاتها وتعزيز قدراتها في مجال المشاركة السياسية، حتى تتطلق في ذلك على وعي وبصيرة من أمرها، فلا تكون عندها مجرد رقم في عدد تكمل به القوائم الانتخابية للأحزاب السياسية؟.

2- اختيار الوسائل المناسبة التي تساعدها على أداء وظائفها المختلفة فتتخير من الوسائل والأدوات التطويرية ما يناسب وقتها وجهدها، وهذا ممكن في ظل تطور وسائل التكنولوجيا الحديثة.

3- إعادة النظر في الخطاب الديني في مجتمعاتنا العربية والإسلامية حول أدوار المرأة وقضاياها المختلفة داخل المجتمع، والعودة إلى تعاليم ديننا وتاريخ سيرة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم القائمة على معايير الإنصاف في تقسيم الأعباء وتحديد الأدوار بين الرجل والمرأة في المجتمع انطلاقاً من فكرة الواجب قبل المطالبة بالحقوق.

ثانياً - آليات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المغربية على مستوى المناهج والمقررات التعليمية.

إن المؤشر الثاني للنهوض بالعمل السياسي للمرأة المغربية وتفعيله في المجتمع يرتبط بمناهج التعليم والتدريب بشكل عام داخل هذه الدول، وهذا بإعادة النظر في البرامج التي تدرس في مختلف المؤسسات التعليمية بما يبرز دور المرأة ويعزز تواجدتها في المجتمع وينمي مساهمتها في بناء الدولة وتسيير الشؤون العامة، واعتبار ذلك مسؤولية المرأة والرجل على السواء وممارسة لحق المواطنة.

ومما يدعم ذلك تشجيع الطالبات في الجامعات على ممارسة النشاط السياسي في جو من الديمقراطية و الحوار ، وهذا دور المنظمات الطلابية التي يجب أن تسند بدورها إلى أفراد فاعلين ومعتدلين ومدركين لواجباتهم ولمختلف الأدوار التي تلعبها المرأة في المجتمع ، ومن تم لا يقتصر دور هذه المنظمات والجمعيات على المطالبة دائما بتحسين ظروف النقل والإقامة والإطعام دون أن تتعدى إلى التفكير في كيفية تنمية الذات واستغلال التواجد في الجامعة من أجل الاستفادة من الخبرات والتكوين والتدريب على العمل التشاركي وإعداد النفس لتحمل مسؤوليات مختلفة في المجتمع سيما في المجال السياسي .

ثالثا - آليات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المغربية على مستوى وسائل الإعلام

إن السلطة الرابعة في الدولة من شأنها أن تفعل الأفاعيل بأفراد المجتمع جميعا ن، فقدرتها فائقة في التأثير عليهم ، فبإمكانها أن تصعد بهم الآفاق وتخلق بهم في معالي التطور والرقى ، كما يمكنها أن تنزل بهم إلى أدنى مستوى من الانحطاط في عالم الشهوات وبراثن الرذيلة فلو سائل الإعلام الدور الكبير في تشجيع المرأة على خوض غمار الحياة السياسية لمن تتوفر فيها الخبرة والكفاءة ، وتثوير المجتمع عن طريق عرض برامج وعقد ندوات علمية تصحح فيها المفاهيم وتناقش فيها قضايا المرأة بكل شفافية وموضوعية بعيدا عن المزايدات السياسية ، أو الطابوهات الاجتماعية ، ولها أيضا من القدرة أن تختزل دور المرأة وجعلها مجرد وسيلة للإلهاء والمتعة والزينة .

وعليه فمن المطلوب من وسائل الإعلام المختلفة أن تساهم في عرض البرامج التي تفعل من أدوار المرأة وعرض النماذج الناجحة للنساء المساهمات في بناء الدولة سيما في المجال السياسي ووسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة قصد الاستفادة من تجاربهن وخبرتهن في الميدان.

وهذا ممكن جدا ومتوفر في مجتمعاتنا المغربية إذا خلصت النوايا وصدقت العزائم، خاصة في الآونة الأخيرة التي شهدت فيها المنظومة التشريعية المغربية تعديلات مختلفة لصالح النهوض بالمرأة.

رابعا - آليات التفعيل على مستوى الأحزاب السياسية

إن النهوض بالعمل السياسي للمرأة المغربية يفترض أن يشكل مسألة مهمة جوهرية ومحورية في برامج الأحزاب السياسية في هذه الدول.

فالمرأة المغربية كثيرا ما يظهر نشاطها وتبرز على الساحة السياسية في أوقات موسمية وظرفية كما هو الحال زمن الانتخابات المحلية أو التشريعية أو حال الأزمات التي تعترض دولهن، كما حصل في ثورات الربيع العربي أين تستعمل كورقة ضاغطة، غير أن هذا الحماس عادة ما تخدم شعلته وينطفئ نوره بمجرد انتهاء تلك المناسبات السياسية.

وهذا ليس من سمات العمل الناجح في شيء لأن هذا الأخير يتوقف على الاستمرارية والدوام وهذه قاعة ذهبية قررها ديننا الحنيف، فعن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت سئل النبي - صلى الله عليه وسلم - أي الأعمال أحب إلى الله قال: "أدومها وإن قل".²¹

وعليه فالمرأة المغربية في المجال السياسي _ بل في كل الأعمال والمجالات _ يجب أن تدرك خطورة الانقطاع والمداومة عن العمل والمتابعة للإنجازات، فمن السهل أن تتجزع عملا لكن من الصعب أن تستمر فيه وتحافظ على مكتسباته.

كما يجب عليها أن تتوغل في العمل السياسي برفق ويخطى ثابتة ومتأنية بعيدا عن الحماس والتعصب والجري وراء الشعارات الجوفاء، حتى لا تهدر طاقتها وجهدها فيما لا نفع فيه.

وعليه فالأحزاب السياسية في الدول المغربية تقع على عاتقها مسؤولية أساسية تتمثل في احتضانها للعمل السياسي النسوي، وذلك من خلال الانتخابات المختلفة، باعتبار هذه الأخيرة انعكاس التوجهات وانشغالات المجتمع، كما أنها تعتبر المؤسسة المهيئة لاحتضان الفعل السياسي في الدولة.

ولما كانت آلية دعم المشاركة السياسية للمرأة تعبر عن الاهتمام بجوانب القيادة النسوية مما يعني حشد الأحزاب السياسية لحصص المرشحات، وهذا من خلال تضمين قوانينها

وأنظمتها الأساسية مبادئ المساواة بين الجنسين، حتى تتضح رؤية هذه الأحزاب عند وضع السياسات الضرورية.²²

وذلك بتهيئة المناخ الانتخابي وبتشجيع ودعم الأحزاب السياسية التي تتضمن قوائمها مترشحات، وهذا ما فعله المشرع الدستوري الجزائري في تعديله الأخير في نوفمبر 2008،²³ حتى وإن كان هذا التعديل في حقيقته يعدّ تطبيقاً للاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق المرأة.²⁴

والذي سعى المشرع من خلاله إلى وضع إطار تشريعي للتمييز الإيجابي لصالح المرأة من خلال تبني نظام الكوتا، هذا الأخير الذي تعتبر الجزائر متأخرة فيه مقارنة ببعض الدول المغربية، كالمغرب.

ولا يخفى ان الهدف من ذلك هو ضمان مشاركة أكبر للمرأة في الحياة السياسية، وذلك كحل وقتي وطرقي، حتى يشعر المجتمع بأهمية هذه المشاركة وأثرها ويقتنع بها، وعندها لا يحتاج إلى محفز خارجي أو فوقي.

وللإشارة فإن المؤيدين لنظام الكوتا يرون أنه لا يمكن تطبيق المساواة في ظروف غير متكافئة بين الرجل والمرأة، بل قد تعتبر في بعض الأحيان مناقضة للمشاركة السياسية للمرأة.²⁵

في حين أن تسريع مسار مشاركة المرأة عبر نظام الكوتا وما يعكسه من سلبيات قد يجهله في كثير من الأحيان حتى المدافعين عن قضايا المرأة، ذلك أن الطبقة السياسية في الدولة عادة لا تهتم بالتمييزات القائمة على النوع الاجتماعي.²⁶

-لأجل ذلك وجب على الأحزاب في الدول المغربية أن تحسن التكفل بالتكوين السياسي للمرأة في هذه الدول، وتمنحها مجالا أوسع وفرصا أكثر تمكّنها من الوصول إلى مراكز صنع القرار فيها ، وأن يعمل الرجل الحزبي بدوره في هذه الأحزاب على تغيير احتكار المعرفة والقدرة على التسيير والممارسة السياسية عليه فقط بدافع التشكيك في كفاءة المرأة وقدرتها في هذا المجال.

ولما لا تعمل الأحزاب السياسية في دولنا المغربية على تنظيم دورات تكوينية للمرأة لتدريبها على كيفية ممارسة العمل السياسي في الدولة والنهوض بمستوى الأداء لديها في هذا المجال.

الخاتمة:

إن تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المغربية لا يتأتى إلا من خلال سلك مجموعة من الآليات داخل هذه البلدان، وتضافر جهود جميع الفاعلين فيها، لتتجسد للمرأة في هذه الدول مشاركة سياسية ملموسة وتضمن لها تواجد ملحوظ وفعال في هرم السلطة وفي مراكز صنع القرار.

مع العلم أنه لا يمكن تحقيق ذلك بعيدا عن عما توفره هذه المجتمعات من حريات اجتماعية للممارسة السياسية لكل مواطنيها رجلا أو امرأة.

كما لا يمكن أن نغفل ونحن نبحث في آليات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المغربية عن الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تسود هذه المجتمعات، خاصة إبان الفترة الاستعمارية التي لاتزال أثارها ومخلفاتها السلبية على الفرد والمجتمع والدولة ظاهرة للعيان حتى اليوم حتى لانحمل مسؤولية ذلك لموروثنا الديني والثقافي فقط.

وفي المقابل يجب علينا في هذه الدول حكومة وشعبا، وأفراد مجتمع مدني وجمعيات ومؤسسات وأحزاب أن نعمل جميعا على تذليل العقبات التي تعيق المرأة المغربية من أداء دور إيجابي في بناء

الدولة وفي تنشيط الحياة السياسية فيها، من خلال سن وتعديل التشريعات المنصفة للمرأة المغربية وتنقيتها من أشكال التمييز التي قد تتضمنها، إذ أن التشريعات العربية بقيت دون المستوى المطلوب للإدماج الحقيقي للمرأة في مجتمعاتها والمساهمة الفعلية في تسلم مراكز صنع القرار في بلدانها²⁷.

وكذا إسناد مهمة الإشراف على المشاريع والبرامج والأبحاث المتعلقة بالمرأة العربية عموما إلى الكوادر والإطارات العربية المتخصصة _ وهي موجودة _ التي تتخذ من مرجعيتها الدينية موجهها ومرشدا، وليس إلى جهات أجنبية، أو منظمات دولية تحمل في

طياتها الكثير من السموم والمتناقضات للمرأة وفرض تشريعاتها وقوانينها على الدول، دون مراعاة لهوية وخصوصية المجتمعات.

ونشير في الأخير أن المشاركة السياسية الفعالة للمرأة المغربية لا يمكن البحث فيها وإيجاد حلول لها بعيدا عن قضايا المجتمعات العربية والإسلامية بشكل عام ، باعتبارها جزء من المشاكل التي تعانيها هذه المجتمعات وليست المشكلة الأساسية الوحيدة فيها ، وعليه يجب أن ينظر إليها نظرة شمولية ضمن جملة من العوامل والظروف السائدة ، وأن التنمية المستدامة والفعالة في هذه المجتمعات لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل مساهمة ومشاركة لجميع أفراد المجتمع رجالا ونساء ، فبناء الديمقراطية في هذه البلدان يقوم على عدم تجزئة المنظومة الحقوقية للأفراد فيها .

فبات من الضروري في الدول العربية إجراء قطيعة لا رجعة فيها مع الممارسات والعقليات المتحجرة اتجاه المرأة والمخالفة في معظم الأحوال لحقوق الإنسان هذه الأخيرة التي لا تقبل التجزئة لأنها تتعلق بالإنسان رجلا كان أو امرأة²⁸.

وعليه فحقوق المواطنة والحقوق السياسية في الدول العربية ستظل ناقصة مالم تشمل النساء على مستوى الممارسة الفعلية ولا تقتصر على مستوى النصوص القانونية فقط²⁹.

ولا شك أن لمؤسسة الأسرة والمدرسة والمسجد والمجتمع ووسائل الإعلام والجمعيات والأحزاب الدور الفعال في ذلك.

توصيات البحث: إن البحث في موضوع آليات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المغربية مكننا من تسجيل التوصيات الآتية:

✓ تفعيل دور الأسرة المغربية من خلال القيام بالتوعية الإيجابية لأفرادها اتجاه قضايا المرأة.

✓ توجيه وتنشيط دور وسائل الإعلام المختلفة في هذه الدول في إبراز دور المرأة سياسيا، والتركيز على النماذج الناجحة في هذا المجال تشجيعا ودفعا للمرأة المترددة التي تتوفر على القدرة والكفاءة.

✓ تبني المؤسسات التعليمية في الدول المغربية للبرامج والمقررات والمناهج التي تعزز دور المرأة في الحياة السياسية وتدعم مسيرتها.

✓ عمل الأحزاب السياسية في هذه الدول على تشجيع انخراط النساء في العمل السياسي وقيامها بعملية التدريب والتمرين لهن، دون استصغار أو انقاص لهن.

✓ اجتهاد المرأة المغربية في تطوير ذاتها وتعزيز قدراتها في المجال السياسي إن كانت ممن ترغب في ممارسة الحياة السياسية في الدولة.

الهوامش:

- 1 محمد خضر الإسلام وحقوق الإنسان، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت، ص 41.
- 2 إتحاد المحامين العرب. الحق مجلة فصلية، عدد خاص بمناسبة المؤتمر العالمي للمرأة ببيكين، العدد 1 و 2 سنة 1995 ص 289
- 3 سامية بادي: المرأة والمشاركة السياسية التصويت العمل الحزبي العمل النيابي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، 2005م.
- 4 إيمان بيبيرس المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي جمعية نهوض وتنمية المرأة خبيرة إقليمية في قضايا النوع والتنمية.
- 5 حسنين أبوerman: المرأة العربية والمشاركة السياسية، دار سندباد للنشر، الأردن، 2000م، ص 19
- 6- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، 1997م.
- 7 بادي سامية: المرأة والمشاركة السياسية التصويت العمل الحزبي العمل النيابي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري-قسنطينة، 2005، ص 30.
- 8- المعهد العربي لحقوق الإنسان: المشاركة السياسية للمرأة تحديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة: (دراسات ميدانية في أحد عشر بلدا عربيا)، تونس: وحدة الطباعة والإنتاج الفني، قسم الإعلام والنشر بالمعهد العربي لحقوق الإنسان، 2000، ص 16.
- 9 عبد الله ربيع حامد، أبحاث في النظرية السياسية، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر 1971 ص 217/218.
- 10 ملیكة خشمون، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل التعديل الدستوري، مقال منشور بمجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 15، جانفي 2013، ص 174.
- 11 تيسم بالرمضان، ترقية تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة في الجزائر: إشكالية قانونية وديموقراطية، مقال منشور بمجلة معارف، جامعة محمد أمقران أولحاج البويرة، العدد 13؛ سنة 2012، ص 61.
- 12 سامية بادي: المرأة مرجع سابق ص 23.
- 12 - خالد حمود العزب: المشاركة السياسية للمرأة رؤية شرعية وتنموية، مؤسسة التوير للتنمية الاجتماعية 2012، الطبعة الأولى 1433 هـ - 2012 م، ص 23.

- 13 حنین عبد الرحیم عبد العزیز جادالله: التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة، 1996-2006، أطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية - فلسطين، 2007، ص 69.
- 14 خالد حمود العزب: المشاركة السياسية للمرأة رؤية شرعية وتنموية، مؤسسة التنوير للتنمية الاجتماعية، 2012، الطبعة الأولى 1433 هـ - 2012 م، ص 23.
- 15 تیسب الرمضان، نفس المرجع؛ ص 61.
- 16 رواء الحاکم في المستترك والطبراني في المعجم الأوسط.
- 17 نرمین یوسف غوانمة وقاسم جمیل الثبیتات، اتجاهات النخب السياسية حول مشاركة المرأة من خلال الكوتا _ دراسة میدانی _ مقال منشور بالمجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية المجلد الثالث العدد 3 سنة 2011 ص 233.
- 18 مسعود شنان مستقبل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية.
- 19 محمد الغزالي: المرأة بين التقاليد الراكدة والوفاة.
- 20 بثينة قریب استقراء الوضع الراهن لمشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر والمغرب وتونس، منشورات المرأة العربية للتدريب والبحوث، تونس، 2009 ص 79.
- 21 رواء البخاري باب الرقاق حديث رقم 6099.
- 22 جولي بالينغتون (رانديد يفيس - ميريارث - لينكين ميتشيل - كارول نجوكي - أليسو نكوزما - إليزابيث باولي): تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى، دليل الممارسات الجيدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، ترجمة أيمن حداد، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية)، الطباعة IncGraphics Service، Bureau، أكتوبر 2011، ص 23.
- 23 أنظر القانون العضوي رقم 03/12 مؤرخ في 12 يناير 2012 يحدد كیفیات توسیع حظوظ تمثیل المرأة في المجالس المنتخبة (الجريدة الرسمية ع 46، الصادرة بتاريخ 2012/01/14).
- 24 خلد حساني، حماية الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الجزائري، مقال منشور بمجلة المجلس الدستوري، العدد 2، سنة 2013 ص 44.
- 25 المعهد العربي لحقوق الإنسان: المشاركة السياسية للمرأة تحديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة: (دراسات میدانیة في أحد عشر بلدا عربيا)، تونس: وحدة الطباعة والإنتاج الفني، قسم الإعلام والنشر بالمعهد العربي لحقوق الإنسان، 2000، ص 76.
- 26 الاتحاد الأوروبي: تقرير حول تحليل الوضع الوطني لحقوق الإنسان للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي، جويلية 2010. <http://www.euromedgenderequality.org>.
- 27 صابر بلول، مرجع سابق، ص 663.
- 28 نجاة الكص، مواقف وآراء حول الوضع القانوني للمرأة المغربية، دار القلم للطباعة والنشر، الرباط، المغرب ط 1 سنة 2002 ص 9.